

أزمة مصانع الطوب تكشف عشوائية البناء ومليارديرات الظل بمصر

100 مصنع تعمل بربع طاقتها والحكومة تهرع لشراء إنتاجها لإنقاذها



رجال مصانع الطوب الطفلي

وتصاعدت الطرقات خلال الفترة الماضية لتحويل مصانع الطوب الطفلي إلى تصنيع الطوب الأسمنتي، إلا أن هذا التحول غير عملي، حيث تحتاج المصانع الحالية إلى خطوط إنتاج وطرق تصنيع جديدة، لا تتناسب مع المصانع القائمة.

وقال عبدالعزيز قاسم سكرتير شعبة مواد البناء، إن أصحاب مصانع الطوب الطفلي لن يغيروا نشاطهم إلى الطوب الأسمنتي بسهولة، لكن الحل العملي هو عودة البناء والتراخيص بشكل منتظم. وأشار إلى أنه لا يمكن الاستغناء عن الطوب الطفلي، فرغم الاعتماد على الطوب الأسمنتي في المشروعات القومية، غير أن غالبية البناء في مصر يعتمد على الطوب الطفلي، وهناك عدد كبير من شركات العقارات الكبرى يعتمد على النوعين معاً.

وتحتاج مصر لوضع مواصفات خاصة لصناعة الطوب وتنظيم هذه الصناعة التي يغلب عليها الطابع العشوائي، في الوقت الذي تفاقمت فيه ديون مصانع الطوب الطفلي لوزارة البترول والثروة المعدنية.

وتشفت جمعية مصانع الطوب الطفلي، أن إجمالي ديونيات المصانع في منطقة مصانع عرب أبوساعد التي تقع في نطاق مدينة الصف بمحافظة الجيزة تبلغ نحو 10 ملايين دولار.

وتسببت معدلات تراكم الديون وتباطؤ الإنتاج في تشغيل المصانع بطاقة لا تتجاوز حدود 25 في المئة، رغم فورة حركة التشييد والبناء التي تشهدها مصر خلال الفترة الحالية وخطتها للتوسع في بناء مدن جديدة لتخفيف الكثافة السكانية بالبلاد.

مجلس الوزراء اجتماعاً كل 3 شهور، لبحث تطورات أسعار الطاقة وفق المتغيرات العالمية، عبر آلية التسعير التلقائي لنظام تحرير سعر الطاقة الذي طبقته مصر منذ أكثر من 3 أعوام.

ويستخدم الأفراد الطوب الطفلي في بناء المساكن بعكس الشركات العقارية والتي تفضل الطوب الأسمنتي، إلى جانب أنه ينتشر بشكل كبير في بناء العقارات في المناطق العشوائية. ونالت الحملات الحكومية خلال الأشهر الماضية على المساكن التي تم تشييدها بالمخالفات وخارج حدود الكتلة السكنية من معدلات الطلب على الطوب الطفلي، ما زاد مشكلات تشغيل المصانع اقتصادياً.

وقال أحمد الزيني رئيس شعبة أدوات البناء باتحاد الغرفة التجارية، إن قرارات تعليق حركة البناء داخل حدود المدن في يونيو سبب تفجر غضب مصنعي الطوب الطفلي.

وأوضح أن الأزمة أثرت بشكل مباشر على العمالة اليومية، إلى جانب تأثر كافة سلاسل الإمداد الخاصة بالصناعة نتيجة تباطؤ الطلب الذي وصل إلى مرحلة الركود.

وأصدر مجلس الوزراء المصري، الإثنين الماضي، قراراً باستئناف حركة البناء داخل نطاق المدن لمن حصل على تراخيص بناء سارية، فيما يسمح لأصحاب البناء حتى الدور الرابع فقط.

لحين إصدار ضوابط جديدة للبناء داخل حدود المدن.

وحرك القرار معدلات الطلب نسبياً أمام مصانع الطوب الطفلي بسبب قيود الارتفاعات التي تضمنتها شروط عودة البناء.

كشفت احتجاجات أصحاب مصانع الطوب الطفلي في مصر مؤخراً عن جملة من الأزمات في منظومة التشييد والبناء المتراكمة منذ عقود، والتي كانت تقودها حركة من البناء العشوائي. كما أظهرت الاحتجاجات القوة الحقيقية للاقتصاد الموازي وعمق الفساد الذي رسخ للبناء خارج حدود الكتل السكنية وتزايد حجم التعديات على الأراضي الزراعية.



محمد حماد صحافي مصري

القاهرة - دفعت موجة الغضب والاحتجاجات التي نظمها أصحاب مصانع الطوب الطفلي الحكومة المصرية للتدخل لحل أزمات هذه المصانع، بعد أن استخدمت جماعة الإخوان المسلمين صور التظاهرات وروجت لها على أنها موجة غضب ضد النظام الحاكم.

وتفاقمت أزمة مصانع الطوب الطفلي، وهو الطوب الأحمر الذي يصنع من الطفل الذي يشبه الرمال الصفراء، خلال الفترة الماضية بعد توقف حركة البناء داخل المدن لمدة 6 أشهر.

ورغم توسع البلاد في بناء مدن جديدة، إلا أن جميع المشروعات القومية تستخدم الطوب المصنوع من الأسمنت، لأنه أكثر صلابة وملاءمة، الأمر الذي فاقم مشكلات المصانع التقليدية، ولم تجد الحكومة مخرجاً لحل الأزمة إلا من خلال السماح لمصانع الطوب الطفلي بتوريد الإنتاج لمشروعات البناء في العاصمة الإدارية الجديدة.

وتسببت الأزمة عن جانب آخر للمليارديرات الظل الذين يعملون في قطاع العقارات دون تصاريح رسمية، وأظهرت عمليات الحصر التي تمت خلال الفترة الماضية عن بناء عقارات يتجاوز ارتفاعها أكثر من 12 دوراً دون تراخيص، حيث قام أفراد بالبناء والبيع للمواطنين، بعيداً عن سماع وبصر الدولة.

ويعتمد بناء هذه العقارات على الطوب الطفلي، ووصل حجمها لشوارع بالكامل على تخوم المحافظات الكبرى، أهمها القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية.

وتتوطن صناعة الطوب الطفلي في منطقتين رئيسيتين في محافظة الجيزة، المجاورة للقاهرة، وهما الصف وأطفيح، ويصل عدد المصانع نحو ألف مصنع.

توزع الطوب لجميع أنحاء البلاد. وتسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تحرير سعر المحروقات في مصر إلى جانب تباطؤ حركة البناء متأثرة بتدابير كورونا، في تراجع الطلب على الطوب الطفلي.

ركود الاقتصاد يتسبب في تراجع العائدات الجبائية للمغرب

استفحال الأنشطة غير المهيكلة والتلاعب بالتصريحات الجبائية

تسبب الركود الاقتصادي بالتزامن مع موجة ثانية من الوباء في المغرب في تراجع قيمة العائدات الجبائية نظراً للشلل الذي أصاب مختلف الشركات والقطاعات التجارية إلى جانب استفحال النشاط غير المهيكل.

محمد ماموني العلوي

الرباط - تراجعت قيمة المداخيل الجبائية والعوائد الضريبية في المغرب مدفوعة بشلل الاقتصاد وصعوبة استيعاب الاقتصاد الموازي في النشاط الرسمي الذي ضاعف التحديات أمام الحكومة.

وحسب أحدث البيانات سجلت المداخيل الجبائية الرئيسية للدولة المغربية منحى تنازلياً، حسب تقرير المجلس الأعلى للحسابات، (هيئة دستورية) حول تنفيذ ميزانية الدولة لعام 2019، خصوصاً على مستوى الضريبة على الشركات، والضريبة على الدخل.

وأشار المجلس الأعلى للحسابات، أن النظام الضريبي يعاني من عديد التجاوزات أبرزها التهرب الضريبي والتلاعب بالتصريح على النتائج الجبائية إلى جانب استفحال النشاط الموازي الذي ينتعش خارج الإطار الرسمي.

وفي هذا الصدد أوضح نجيب أقصي، أستاذ الاقتصاد بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، أن مؤشر الانكفاء الذاتي الجبائي للمغرب تراجع من 85 في المئة سنة 1990 إلى حوالي 64 في المئة سنة 2019، ما يعني أن الموارد الجبائية لا تغطي نفقات الدولة. ونظراً إلى العجز الهيكلي للنظام الضريبي، تلجأ الدولة إلى الاستدانة بشكل مستمر، حيث تستدين سنوياً عشرات المليارات، وقد وصل هذا الرقم إلى 76 مليار درهم بالنسبة إلى سنة 2019، بعدما كان في حدود 37 مليار درهم سنة 2011.

وتمثل الضرائب المباشرة الحصة الأكبر من مجموع الموارد الضريبية بحوالي 95.7 مليار درهم، تليها الضرائب غير المباشرة بـ 91 مليار درهم، تليها رسوم التسجيل بنحو 15.1 مليار درهم، و7.7 مليار درهم رسوم جمركية.

وتابع المجلس الأعلى للحسابات، أن الإدارة تواصل جهودها على مستوى الإجماع التدريجي لجميع الأشخاص الضاعين للضريبة، في قاعدة دافعي الضرائب، وذلك من أجل تعزيز العدالة الضريبية، وتنصب هذه الجهود أساساً حسب التقرير، حول المهن الحرة وتجار الجملة وبعض الفاعلين في الاقتصاد غير المهيكل.

وتسائل تقرير المركز المغربي للظرفية، عن مساهمة الضريبة على القيمة المضافة في النمو، مشيراً إلى أن التدابير الحكومية تبحث بالكاد على تحقيق التوازن بين نظام ضريبي متلائم لدعم النمو وتشجيع الاستثمار وتحمل المخاطر، ونظام ضريبي لإنعاش موارد الدولة، لكن يصعب ذلك في الوقت الذي يمر فيه الاقتصاد المغربي باضطرابات دورية بسبب الظروف المناخية والتباطؤ في الاقتصاد العالمي.

وتؤكد دراسة اقتصادية، أنجزها نجيب أقصي، أستاذ الاقتصاد بمعهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة بالرباط، أن هناك حاجة ملحة لإصلاح النظام الضريبي لعدة أسباب، أولها كون ميزانية الدولة تعيش عجزاً حقيقياً مقلقاً، إضافة إلى لجوء مفرط إلى المديونية، مما يجعل هوامش التحرك في إطار قوانين المالية تتقلص مع مرور السنوات.



تراجع الأنشطة التجارية

وطالب أصحاب مصانع الطوب الطفلي مساواتهم بالصناعات كثيفة استخدام الطاقة في خفض أسعار المحروقات.

وخفضت الحكومة أسعار الغاز لمصانع الحديد والصلب والألومنيوم والنحاس والسيراميك والبورسلين، بنسبة 27 في المئة لتصبح 5.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بدلاً من 7 دولارات، وتخفيض أسعار الغاز لمصانع الأسمنت ليصل إلى 6 دولارات مقابل 7 دولارات لكل مليون وحدة.



محمد فرج عامر وعود حكومية لم تحقق بخفض أسعار الطاقة للمصانع



أحمد الزيني

قرارات تعليق البناء وفجرت الأزمة وازدادت من خسائر المصانع

وطالب محمد فرج عامر رئيس لجنة الصناعة بمجلس النواب، الحكومة باتخاذ قرارات سريعة وعاجلة تخفض أسعار الغاز والكهرباء لمختلف أنواع الصناعات. وأضاف لـ "العرب"، أن الحكومة ممثلة في وزراء الكهرباء والبترول والصناعة، تعهدت أمام اللجنة خفض الأسعار أكثر من مرة، ولكن لم يتم تنفيذ هذه الوعود، فالأسعار عند مستوياتها الحالية لا تزال تؤثر سلباً على مختلف الصناعات المصرية. وتعد لجنة تسعير الطاقة برئاسة مصطفى مدبولي رئيس

مؤسسة أبحاث دولية:

سلطنة عُمان تنفذ نموذجاً ناجحاً للتنوع الاقتصادي

والابتعاد تدريجياً عن الاعتماد على صادرات الطاقة، مع تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد.

وتلقت مسقط بركب جيرانها في الخليج، وخاصة الإمارات والسعودية، في السير على هذا الدرب خاصة بعد أن تضررت موازنتها في السنوات الأربع الماضية جراء تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية وتداعيات كورونا.

وتأمل مسقط عبر تلك الرؤية في الوصول إلى تحقيق نسبة نمو تقدر بنحو 6 في المئة بحلول 2040 وأن تكون ضمن أفضل 20 دولة في العالم، وضمن العشر دول الأوائل تجارياً.

وفي هذا السياق ركزت الحكومة العُمانية على عدة قطاعات لتعزيز إسهاماتها في دفع الاقتصاد، من بينها تطوير قطاع التعدين، وذلك بهدف معالجة الاختلالات المالية وزيادة إيرادات الدولة من العملة الصعبة.

التقليل من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي.

ولفت إلى أن السلطنة اجتذبت مشاريع استثمارية كبيرة منذ عام 2017، معظمها موجه نحو العمليات الصناعية الموجهة للتصدير ومقرها في المناطق الاقتصادية الخاصة.

وأوضح أنه لا توجد قيود على معاملات الصرف الأجنبي في السلطنة ولا على التحويلات المالية. مؤكداً أنه من حيث الاستثمار في المحفظة، لا توجد قيود على تدفق رأس المال وإعادة الأرباح، ويجوز للأجانب الاستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية طالما أنهم يفعلون ذلك من خلال وسيط مرخص.

وكانت السلطنة قد كفت تحركاتها خلال السنوات الأخيرة لخدمة خططها الاستراتيجية لتنوع الاقتصاد ضمن رؤية 2040.

وتهدف الرؤية إلى تطوير كافة مناحي الحياة بتنوع مصادر الدخل

الزيادة الكبيرة في الإنفاق الحكومي والاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير مجموعة واسعة من الصناعات غير النفطية.

وقال التقرير إن المناطق الاقتصادية الخاصة في السلطنة ولاسيما في الدعم تسلط الضوء على التنفيذ الناجح للمناطق الاقتصادية الخاصة لتحفيز التحول الاقتصادي، من خلال الجمع بين الموقع الجغرافي الاستراتيجي خارج مضيق هرمز الذي يعمل على التخفيف من المخاطر المرتبطة ببؤرة التوتر العالمية البارزة، وبين الحوافز التنظيمية.

وأضاف أن الاستثمار في البنية الأساسية يستمر في التدفق على المناطق الاقتصادية الخاصة في صلالة والدقم وصحار والمزبونة، وتابع أن تطوير مناطق التجارة الحرة والمناطق الاقتصادية الخاصة يتماشى مع خطة التنمية الوطنية للبلاد التي تهدف إلى

مسقط - أكد تقرير جديد نشرته مؤسسة اتش.كي.تي.دي.سي للأبحاث ومقرها هونغ كونغ أن سلطنة عُمان تنفذ نموذجاً ناجحاً للتنوع الاقتصادي، مشيداً بنهجها في تحرير تجارة السلع والخدمات.

وقال التقرير إن "السلطنة اتبعت بنشاط خطة تنمية تركز على التنوع والتصنيع والخصخصة بهدف التخفيض من مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي إلى 9 في المئة، وأضحت السياحة والصناعات القائمة على الغاز مكونات رئيسية من استراتيجية التنوع الحكومية".

وذكر أن السلطنة أظهرت بقوة، التزامها بتحرير التجارة من خلال عضويتها في منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن الحكومة اتخذت مبادرات لتحديث الاقتصاد كما أدت